

البحرين: الطريق لكشف مزاعم التعذيب

معظم الحكومات في العالم، وبعضها ديمقراطية، لا تشعر بارتياح من ملاحقة المنظمات الحقوقية لملف الانتهاكات التي تحدث في بلدانها، حتى وإن كان بعضها من حيث المبدأ يدعم ويساعد تلك المنظمات في أداء رسالتها. ولكن حين تقف عند أعتاب الدار، يشعر السياسيون بأن التقارير الحقوقية قد تؤثر على موقعهم سياسياً أو انتخابياً.

ما يجري من انتهاكات في البلدان الديمقراطية أو التي تتحول باتجاهها تعبر عن حوادث فردية، لا يمكن القضاء عليها تماماً. لكن الأمر يختلف في البلدان المستبدة التي تعتمد الانتهاكات لحقوق مواطنيها كأساس ومنهج.

والسؤال: لماذا تحفظ الدول الديمقراطية أو المتجهة نحوها، من تدخل المنظمات الدولية الحقوقية، فترفض أحياناً طلبات زيارتها، والتحقيق في المدعيات والمزاعم عن التجاوزات، أو مقابلة المعتقلين والتحقيق بشأن السجون؟ فطالما أن السياسة العامة في تلك الدول تجرم التعذيب وحرمان المعتقلين من حقوقهم، مثلاً، وطالما أن الانتهاكات التي قد تقع غير مغطاة قانونياً وبحاسب عليها؟ قد يفسر تحفظ الحكومات في غير صالحها، وقد يؤكد المزاعم التي تقال ضدها، وهذا أسوأ بكثير مما يمكن أن ينتج عنه القبول والتعاون مع الحقوقيين الدوليين والمحليين.

عادة ما يطرح مبرران حكوميان للتحفظ: أولهما الخشية من التسييس والتشهير، والثاني يتعلق بالمساس بسيادة الدولة المعنية. لهذا تلجأ بعض الحكومات الى اعتماد آليات محلية في مراقبة أوضاع سجونها، وهي بلا شك آليات تثبت فاعليتها بنحو كبير.

بالنسبة للبحرين، فإن زيارات الصليب الأحمر الدولي مستمرة ومتكررة، ولا تشعر الحكومة البحرينية بحرج تجاه تلك الزيارات والنتائج التي يتم التوصل لها، ومتابعة تنفيذ بعضها. المسألة هنا واضحة، فالصليب الأحمر الدولي لا يصدر تقارير علنية وإنما يتم مناقشة الحكومات مباشرة في المواضيع ذات الصلة بزيارات مسؤوليه للسجون. أي أن مسألتي (التشهير الإعلامي) وبالتالي (التسييس) مستبعدة.

زادت في الآونة الأخيرة بيانات المنظمات المحلية والدولية التي تتحدث عن مزاعم حدوث تجاوزات في السجون البحرينية. من جانب الحكومة، فإنها تنفي ذلك، في حين تشدد المنظمات المحلية على حدوث تلك التجاوزات. في مثل هذه الحالة، كيف يمكن معرفة الحقيقة؟

كحكومة، حاولت البحرين في الفترة الماضية فتح سجونها أمام المنظمات الحقوقية البحرينية. وفعلاً قامت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بعدة زيارات للسجون، ولكن السلطات قررت وقف التعاون معها في هذا المجال. ويبدو ان السبب يعود الى: (التشهير، والتسييس). وبذا لم تتكشف الحقيقة حتى الآن، من وجهة نظر المنظمات الحقوقية. فما هو الحل المتاح؟

أولاً - الإحتكام الى القضاء في معالجة الموضوع، والقبول بما يصل اليه القضاء من نتائج. ثانياً - القبول بنتائج اللجان الطبية التي تحقق في مزاعم التعذيب، وقد تم تشكيل لجنتين طبيتين مستقلتين في قضيتين مختلفتين، لم تحسماً مسألة وقوع أو عدم وقوع التعذيب.

ثالثاً - أن تقوم الجهة المشرفة على السجون بإجراء التحقيقات بشكل مستمر، وقد أعلن وزير الداخلية أمام البرلمان أنه قد تم الكشف عن انتهاكات وأن المسؤولين تمت محاسبتهم وفق القانون.

رابعاً - تستطيع الحكومة - رغم أنها تعتبر ذلك أمراً سيادياً - أن تطلب من جهات حقوقية دولية مستقلة ومعروفة بخبرتها في هذا المجال، أن تجري تحقيقاً في الأمر، فتكون الحكومة قد برأت ذمتها، وأثبتت أنها لا تخشى من إطلاع العالم على ما يجري في سجونها، وأن لديها الإستعداد فيما لو ثبت وقوع تجاوز خلاف القانون أن تحاسب المقصرين.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

اقرأ

٤ الـ NGOs: التمويل والحياد

٥ البحرين في تقرير أمريكي

٧ الميثاق وحقوق الإنسان

١٠ نادي مدريد: الحوار، التعديل

١١ الـ NGOs والجذب السياسي

١٢ نشاطات المرصد

ورشة تدريب لأعضاء الشبكة العربية

نظمت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وبالتعاون مع جمعية البحرين النسائية ورشة عمل تدريبية للجمعيات الأعضاء في الشبكة حول (مجالس الإدارة الفاعلة والعمل الجماعي) وذلك في مقر الإتحاد النسائي بمنطقة عالي.



د. وجيهة البحارنة

وقالت الدكتورة وجيهة البحارنة، عضو مجلس أمناء الشبكة، أن الغرض هو تدريب العاملين في المنظمات الأهلية العربية في مجال

التطوير الإداري والبناء المؤسسي. وقد شارك في الورشة نحو ثلاثين مشاركاً ومشاركة من الجنسين ممن يمتلكون الخبرة والتجربة في مجال عمل الجمعيات الأهلية.

مكتب إقليمي للإتحاد الدولي للصحافيين يفتتح في البحرين

وقعت جمعية الصحافيين البحرينية واتحاد الصحافيين الدولي في أوائل فبراير الماضي اتفاقية لفتح مكتب إقليمي للإتحاد الدولي في البحرين. وقد وقع الاتفاقية عن جمعية الصحافيين البحرينية رئيسها عيسى الشايحي، وعن الإتحاد الدولي للصحافيين الأمين العام للإتحاد إيدن وايت. وبموجب الاتفاقية سوف يتخذ اتحاد الصحافيين الدولي البحرين مركزاً إقليمياً تغطي نشاطاته جميع الدول العربية إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران. وسوف يفتتح المكتب في أبريل القادم.

وسيعمل المكتب وبشكل مهني على ترويج ودعم ثقافة الحرية والتضامن الإنساني في الإعلام من خلال دعم مبادرات أخلاقيات

المهنة، والعمل على تعزيز التضامن بين المنظمات الصحافية للدفاع عن المهنية، وعلى إزاحة العقبات أمام حرية الصحافة،



عيسى الشايحي

وتشجيع الحوار بين المنظمات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية.

واعتبر الشايحي اختيار

البحرين مركزاً إقليمياً بمثابة تقدير من الإتحاد لما تشهده البحرين من أجواء حرية وديمقراطية وتطور في الصحافة والحراك المدني. واعتبر ذلك مكسباً للمشروع الإصلاحي الديمقراطي، وللصحافة البحرينية العريقة.

الجدير بالذكر أن الإتحاد الدولي للصحافيين والذي يتخذ من بروكسل مقراً له، هو أكبر منظمة للصحافيين في العالم، ويضم حالياً نحو ٦٠٠ ألف عضواً، ينتمون إلى أكثر من مائة دولة.

المجتمع الهدي: الحوار بديلاً عن التآزيم

الخشية من الوصول إلى انسداد سياسي بسبب التوترات الأمنية المتواصلة، حيث أعمال الشعب المتواصلة، وخشية الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من توقف عملية الإصلاح أو حتى الانقلاب عليها، واعتماد الطول الأمنية للمشاكل السياسية.. كل ذلك أشعر الأطراف المؤمنة بالإصلاح في طرفي الحكومة والمجتمع إلى البحث عن حلول للأزمة القائمة، يؤمل منها أن تفضي إلى تطوير مصادر العنف، وإزاحة الشرعية عنه، وتأكيد مواصلة مسيرة الإصلاح بخطوات أسرع، تحفظ للدولة مركزيتها في معاقبة المخالفين وفق القانون، وتمنع التعديلات والتجاوزات لحقوق المواطنين.

الانسداد إذا ما حدث سيلقي بظلاله على الوضع العام، وعلى مدى الإلتزام بالمعايير الحقوقية والأنظمة والقوانين المشرعة

له محلياً. ويبدو أن الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني عامة، وما يقابلها من دعاة للإصلاح في الطرف الحكومي يستشعرون الخسارة من استمرار التوتر القائم. لهذا انطلقت دعوات تبحث عن حل، بعضها بشكل خجل في الصحافة، وبعضها ظهر على شكل تصريحات لشخصيات سياسية وحقوقية.

التركيز على المخاوف من قبل الحكومة أو من قبل تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية كان طابع الخطاب في المرحلة الماضية. الآن تقدمت بعض القوى بملامح مشروع حل توافقي يعيد إنتاج العملية السياسية، ويعيد الهدوء والإستقرار الأمني، ويؤكد على مرجعية القوانين المحلية والدستور.

أكثر الطروحات تبلوراً حتى الآن، ما تقدمت به جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، والتي أعلن أمينها العام د. حسن مدن العمل عليها مع الجمعيات السياسية الأخرى لتكون بمثابة (مبادرة) تتضمن إعلان مبادئ يتضمن خمسة بنود: التأكيد على مرجعية ميثاق العمل الوطني؛ وترشيد الخطاب السياسي واحترام



د. حسن مدن

هيبة الدولة؛ ونبذ أشكال العنف والعنف المضاد؛ وإطلاق سراح المعتقلين؛ وإيجاد قنوات حوار مباشرة مع الحكومة.

ورأى المدن في ندوة محلية

بعنوان (الحوار بديلاً عن التآزيم) أنه لا معنى لحوار لا تكون الدولة ممثلة فيه، ونفى أن تكون جمعياته وسيطاً، مضيفاً أن جمعياته تؤمن بالعمل السياسي السلمي والديمقراطي وأن نهجها لم يتغير منذ بداية المشروع الإصلاحي (٢٠٠١).

من جهته، دعا رجل الدين صلاح الجودر إلى مراجعة شاملة للمسيرة الماضية، واعتبر الراضين للحوار دعاة للإنفلات، وانتقد أداء القوى السياسية التي رأى أنها لا تهتم كثيراً بما يعانيه الشارع البحريني، مبدياً خشيته من أن يفرز المجتمع فئات متطرفة لا تعترف

بالقانون.

هذا وقد لقيت المبادرة ترحيباً من كل مؤسسات المجتمع المدني، وتفاعلت معها، مؤملة نجاحها في المستقبل القريب.

البحرين النسائية) تحدين الإنتهاكات الإسرائيلية

دعت جمعية البحرين النسائية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى (التعامل مع إسرائيل باعتبارها كياناً ينتهك حقوق الإنسان الأساسية)، وطالبت الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة إجراء تحقيق شامل للعدوان الإسرائيلي على غزة. كما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى الإقرار بحقيقة وقوع انتهاكات جسيمة ومدمرة لحقوق الإنسان في قطاع غزة على يد قوات الاحتلال

الإسرائيلية.

جاء ذلك في رسالة وجهتها الجمعية إلى المجلس العالمي لحقوق الإنسان، والذي من المقرر أن يعقد إجتماعه العاشر في الثاني من هذا الشهر/ مارس في جنيف. وأشارت رسالة الجمعية إلى أن إسرائيل ورغم توقيعها على الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (إلا أنها لا تزال تمارس الكثير من الانتهاكات)، مشيرة الى تطبيق إسرائيل سياسة القتل والتجويع والتمييز والتخويف، إضافة إلى إيذاء المدنيين من النساء والأطفال، وهو ما ثبت أثناء الهجوم الأخير على غزة.

إغلاق مسجد لبضعة أيام

استنكرت الوفاق، إغلاق مسجد الإمام الصادق في المنامة، واعتبرت في بيان لها أن (الإغلاق عمل غير مبرر، ولا يدخل ضمن

صلاحيات وزارة الداخلية، فضلاً عن كونه خرقاً لحقوقياً يؤثر سلباً على سجل البحرين (في حقوق الإنسان).



وعسّرت الوفاق عن (رفضها لهذا التدخل في شؤون الحريات الدينية

والشعائر المقدسة والتي هي حق أصيل يجب عدم المساس بها بموجب الدستور والمواثيق الدولية) التي وقعت عليها دولة البحرين. ودعا البيان الحكومة الى اعتماد المعالجة السياسية لا الأمنية، وتغليب لغة الحوار، والإستجابة لنداءات التلاقي.

وكانت الحكومة قد أغلقت المسجد لبضعة أيام، وذلك لمنع من تعتقد أنهم متشددين من السيطرة عليه وتوجيه المصلين للقيام بأعمال شغب. والمعلوم أن العديد من المظاهرات غير المرخصة تنطلق من ذلك المسجد.



عبدالله الدرازي

الدرازي: العلاقة مع (الداخلية) متذبذبة وندعو للتعاون

وكانت وزارة الداخلية قد طلبت التقرير لترد عليه قبل نشره، وقد رفضت الجمعية ذلك، ما أدى الى اعتبار الداخلية الأمر بمثابة تشهير أكثر من كونه تعاوناً بين طرفين يسعيان لتطوير حقوق الإنسان.

من جهة أخرى أوضح الدرازي أن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تقف ضد أحداث العنف، وأضاف: (موقف الجمعية

واضح، وهو رافض للعنف بجميع أشكاله، فلسنا مع حرق الإطارات وتكسير الممتلكات العامة، فنحن نؤكد على أن النضال الحقوقي سلمي بالدرجة الأولى)، لكنه قال بأن الجمعية ضد استخدام المفرطة مع المحتجين. وأشار الى تلقي الجمعية أنباءً عن تعرض موقوفين الى التعذيب، موضحاً (يهمننا أن تصدر الآراء الايجابية تجاه الأوضاع الحقوقية في البحرين، وبالتالي لا بد من إيقاف تلك التجاوزات، عبر السماح لأطراف محايدة من أجل التثبت من مدى وجودها أو عدمها). وأخيراً أكد الدرازي على أن (الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تتعامل مع جميع القضايا من وجهة نظر حقوقية، وبالتالي يجب على الداخلية ألا تنظر إليها على أنها معارضة، أو مسيسة).

لاتزال العلاقة بين وزارة الداخلية والمنظمات الحقوقية متذبذبة رغم محاولات سابقة لتجسير الهوة بين الطرفين. وزارة الداخلية تعتقد بأن المنظمات الحقوقية لا تقدّر بما فيه الكفاية التطورات الإيجابية التي قامت بها، في حين ترى تلك المنظمات أن الوزارة لم تبادر بما فيه الكفاية لقيام تعاون وثيق معها بما يخدم حقوق الإنسان في البحرين.

في هذا الإطار، أبدى الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي استعداد الجمعية الكامل للتعاون مع وزارة الداخلية، من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. جاء ذلك في لقاء له مع صحيفة الوقت (٢٠٠٩/٢/٢١) حيث وصف الدرازي إنشاء وزارة الداخلية لجنة لاستقبال شكاوى المواطنين بأنها خطوة جيدة وإيجابية، وتمنى أن تشارك الجمعية فيها لمتابعة الشكاوى، وأمل أن يكون هناك لقاء مع وزير الداخلية لبحث آفاق التعاون.

الدرازي أضاف بأن اللجنة السابقة التي أنشأتها الوزارة كانت مفيدة، وأن الجمعية كانت متعاونة، وأن الطرفين استطاعا حل قضايا عديدة، بعضها متعلق بملفات إعادة الجنسية لمن أسقطت عنهم، وكذلك إعادة الموظفين المسجونين على ذمة أحداث التسعينيات الميلادية، وقضايا أخرى عديدة.

وأشار الدرازي الى أن الداخلية سمحت لجمعيته بزيارة سجن جو مرتين في ديسمبر ٢٠٠٥، وكان التقرير الذي أصدرته الجمعية بداية التذبذب في العلاقات بين الطرفين.

الحكومة تدعوها وتشتكي من انحيازها

التحويل في عمل منظمات حقوق الإنسان البحرينية

السؤال الآخر: هل التمويل الحكومي كاف لتمويل كافة نشاط تلك المنظمات؟ وهل هناك ممولون آخرون، وهل لهؤلاء الأخيرين دور في التأثير على حيادية النشاط؟

يرجع بأن التمويل الحكومي غير كاف لتمويل نشاطات بعض المنظمات الحقوقية البحرينية ذات الفاعلية. في هذا الشأن هناك احتمالات:

التمويل الخارجي من دول يعد خطأ أحمرًا، وكل المنظمات الحقوقية لا يمكن الطعن في وطنيتها وحرصها على وطنها وشعبها.

ولكن يحتمل أن يكون هناك بعض الدعم المحدود - غير المؤثر - من منظمات مجتمع مدني خارجية لنظرائها البحرينيات، مع أن الأثر غير واضح كثيرًا. يجب الإلتفات

لا شواهد واضحة لتأثير التحويل على

حيادية المنظمات الحقوقية البحرينية

هنا الى أن هذا النوع من الدعم - المالي أو الإعلامي أو غيرهما - مشرعن قانونيا في معظم دول العالم، بما فيها الدول العربية كلبنان والأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر وفلسطين والعراق وغيرها.

يبقى التمويل المحلي من الأفراد وربما المؤسسات داخل البحرين - وهذا كما سبقه - تكشف عنه، إن وجد، الكشوف الحسابية لتلك المنظمات. وهذا في حال وجوده، لا يفترض بالضرورة أن لدى الممولين ميولاً سياسية محددة، وحتى لو وجدت الميول السياسية فإن تأثيراتها ليست قطعية والأرجح أنها محدودة.

ما يمكن للمرء أن يخلص إليه، أن لا شواهد واضحة في تأثير التمويل المحلي على حيادية المنظمات الحقوقية البحرينية.

أحد الزعم بأن هناك حيادية مطلقة، كما لا توجد مقاييس للحياد متفق عليها، فضلا عن أن أداء المنظمات الحقوقية متفاوت في الحيادية تجاه موضوع أو قضية ما.

موضوع الدعم المالي للمنظمات الحقوقية يعتبر بوابة أساسية للتأثير على توجهات ومصادقية المنظمات الحقوقية. فكل المنظمات الحقوقية الدولية الكبرى - عدا منظمة العفو الدولية - تعتمد في تمويل نشاطاتها على دعم الحكومات والمؤسسات. وهذا التمويل له أثر كبير في تحديد الدولة المستهدفة أو المنطقة المستهدفة بالمتابعة والبحث، وفي كثير من الأحيان يحدد الداعمون موضوع المتابعة وحقل النشاط، كأن يكون حقوق المرأة، أو سجناء الضمير، أو حرية التعبير، وما أشبه. بحيث يبدو في بعض الأحيان، خاصة في الشرق الأوسط،

حيث تتضخم نظرية المؤامرة، وكأن منظمة حقوقية بعينها مجرد ملحق لمشروع سياسي يتبع دولة ما أو مجموعة من الدول - الغربية بشكل خاص.

في البحرين، وجدت الحكومة نفسها مطالبة بتشجيع منظمات المجتمع المدني عامة، منذ فجر الإصلاحات عام ٢٠٠١م، فتشكلت تلك المنظمات، وقامت الحكومة بدعمها - من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية - عبر توفير مقرات رسمية لها، كما تم تخصيص ميزانية سنوية لتلك المنظمات من خزانة الدولة.

السؤال: هل يفترض أن يؤثر هذا التمويل على حيادية ونشاط تلك المنظمات والى أي مدى؟ بمعنى: هل يؤثر هذا التمويل على حيادية تلك المنظمات في القضايا التي لها صلة بالتمويل الحكومي؟

لا يبدو ذلك واضحا، على الأقل بالنسبة للمنظمات الحقوقية منها، إذ لا زالت الحكومة تشتكي من تحيزها!

كل منظمات المجتمع المدني في البحرين، وبينها الجمعيات السياسية (الأحزاب)، أدانت حوادث الشغب التي تصاعدت في الآونة الأخيرة. الجميع أصر على التعبير السلمي واحترام القانون. لكن تلك المنظمات، خاصة الحقوقية منها، تشعر اليوم بأنها تواجه تحدياً في مسألة الوقوف على الحياد والإلتزام بالمعايير الحقوقية في عملها، في ظل التوترات السياسية والأمنية. ما يجري في البحرين مرتبط بشكل قوي بالوضع السياسي، ولهذا فتلك المنظمات لا تتعاطى مع حوادث منفصلة عن بعضها وعن الواقع السياسي، بحيث تحكم على كل حادثة بشكل مستقل. كلاً.. بل هي أمام سلسلة من الأحداث والأفعال وردود الأفعال، أصبح فيها السبب نتيجة والنتيجة سبباً يؤسس لوقوع حوادث جديدة.

لهذا، ورغم محاولة المنظمات الحقوقية النأي بنفسها عن الخلاف بين جبهتي النظام من جهة والمعارضين من جهة أخرى، فإنها تشعر بتحدٍ في تأكيد مصداقيتها، وهي لا تزال عرضة للنقد من الطرفين، ومتهمة بأنها تحابي طرفاً على حساب الآخر.

هي بنظر بعض الأطراف في الحكومة منحازة لأجندات سياسية معارضة، وتعتمد الإشاعات والتقارير المغرضة، ولا تلحظ إلا السلبيات دون النظر الى الجوانب الإيجابية.

وهي بنظر بعض الناشطين السياسيين منحازة الى الحكومة، وغير أمينة في تقاريرها، أو مقصرة في عرض صورة ما يجري على حقيقته.

فإلى أي حد يمكن للمنظمات الحقوقية أن تحافظ على حياديتها، وتنزه نفسها عن الأغراض السياسية؟

ابتداءً، فإن كل المنظمات الحقوقية في العالم تتعرض الى تحديات وضغوط تتعلق بحياديتها ونزاهتها. ولا يستطيع

البحرين في تقرير الخارجية الأميركية

مجموعات من الشباب يقومون برشق رجال الأمن بقنابل المولوتوف والحجارة وأنهم يشعلون النيران في صناديق القمامة وإطارات السيارات في نهاية التظاهرات المرخصة وغير المرخصة. وبين التقرير ان عددا من الجمعيات السياسية تتهم الحكومة باستخدام الغاز المسيل للدموع والقوة المفرطة ضد المتظاهرين، في حين ان الحكومة تقول بأنها لا تتدخل إلا لكبح جماح الشغب. في موضوع التمييز الحكومي والمجتمعي، قال التقرير أنه لا زال يمثل مشكلة، مع إشارة الى سعي الحكومة المتزايد في توظيف الشيعة في مواقع مختلفة من وزارة الداخلية، في حين أن مؤسسات القطاع الخاص لا تزال توظف الشيعة بأجور متدنية.

بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، أشار التقرير الى ميولها السياسية، وأوضح أن الحكومة سمحت للمنظمات البحرينية بأن تتفاعل مع نظيراتها الدولية، وأنه خلال العام الماضي سمحت الحكومة لأعضاء العفو الدولية بممارسة أنشطتهم من دون تدخل رغم عدم تسجيل نشاطهم رسمياً.

* * *

واضح أن التقرير السنوي الأميركي هذا حوى العديد من الإشارات الإيجابية والسلبية، وهو يوجه رسالة الى المعنيين بموضوع حقوق الإنسان في البحرين بنحو خاص، تستدعي تقييمه بموضوعية وشفافية، كما تتم الاستفادة الحقيقية من استعراضه الشامل لكل ما جرى في العام الماضي، ولكي يتم البناء على ما أنجز، ومعالجة القصور والنواقص سواء في الأداء الحكومي أو لدى المنظمات الحقوقية.

ليس من الصحيح استخدام فقرات من التقرير بصورة انتقائية للإستفادة منها سياسياً، بحيث يحمل كل طرف في جعبته قدرًا من الأدوات التي يدافع بها عن نفسه او يستثمرها خدمة لأجندته التي قد تكون بعيدة عن الإهتمام بالموضوع الأساس وهو خدمة وتطوير أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

شغب، وقد طلب منهم التوقيع على تعهد بعدم تكرار ذلك، لكن ٧٠ منهم رفضوا التوقيع ومع ذلك أطلق سراحهم في ٢٠٠٨/٨/٢. فيما يتعلق بالحاكمات، فإنه قد حكم على عدد من المتهمين بالإرهاب بالسجن، غير أن الحكومة استأنفت الحكم مطالبة بتشديد العقوبة، ولكنها في أكثر من مرة خسرت الإستئناف. وبالرغم من وجود مزاعم تتعلق بفساد في الجهاز القضائي، إلا أن التقرير أشار الى أنه لا توجد أدلة تدعم تلك المزاعم.

U.S. DEPARTMENT OF STATE
DIPLOMACY IN ACTION

YOU ARE IN: Under Secretary for Democracy and Global Affairs > Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor > Releases > Human Rights > 2008 Country Reports on Human Rights Practices > [Bahrain](#) > East and South Africa

2008 Human Rights Report: Bahrain

BUREAU OF DEMOCRACY, HUMAN RIGHTS, AND LABOR
2008 Country Reports on Human Rights Practices
February 25, 2009

Bahrain is a monarchy with a population of approximately 1,050,000, including approximately 350,000 who are citizens. King Hamad Bin 'Al Khalifa is the head of state and all branches of government. The king appoints a cabinet of ministers; half are members of the minority Sunni Al-Khalifa ruling family. The 2002 constitution reinstated a legislative body with one elected chamber, the Council of Deputies, and one appointed chamber, the Shura Council. All political societies participated in the 2006 parliamentary and municipal elections. Trained local observers did not report significant problems during the elections, although allegations persisted that the government manipulated general post election vote counts in some cases and gerrymandered political districts. Civilian authorities generally maintained effective control of the security forces.

Citizens did not have the right to change their government. The government restricted civil liberties, including freedoms of press, speech, assembly, association, and some religious practices. Domestic violence against women and children persisted, as did discrimination on the basis of gender, religion, nationality, and sect, especially against the Shia majority population. Trafficking in persons and restrictions on the rights of expatriate workers remained problems.

On January 8, the government passed comprehensive anti-trafficking legislation that provides for significant fines and jail time for trafficking in persons. On December 22, the government successfully prosecuted its first case under this law.

RESPECT FOR HUMAN RIGHTS

Section 1: Respect for the Integrity of the Person, Including Freedom From:

a. Arbitrary or Unlawful Deprivation of Life

There were no reports that the government or its agents committed politically motivated killings during the year; however, in December 2007 Ali Jassim died after participating in a protest where Shia activists clashed with security forces. The official autopsy reported he died of "acute cardiovascular and respiratory collapse" after running more than two miles, but local human rights observers alleged his death was linked to inhaling tear gas used to disperse demonstrators.

وفيما يتعلق بالسجناء السياسيين، فإن التقرير أكد على أن لا وجود لسجناء أو موقوفين سياسيين. عن حرية التعبير، قال التقرير بأن هناك مساحة واسعة للتعبير عبر الإنترنت، وفي الصحافة وأيضاً في التلفزيون الرسمي، وأضاف بأن الحكومة تمارس الرقابة والحجب بحق بعض المواد المنشورة خاصة تلك التي تتعلق بالمسائل الطائفية، او التي تمس الأمن الوطني أو التي تمس العائلة المالكة في البحرين والسعودية. وتابع التقرير بأن الصحفيين يمارسون على أنفسهم رقابة ذاتية، وأفاد بوجود تقارير عن اتصالات لمسؤولين بصحافيين تطلب منهم عدم الحديث عن مواضيع معينة.

تطرق التقرير الأميركي الى مسألة حرية التجمع والتظاهر، فأشار الى توافرها وأن التظاهرات في القرى تقوم بشكل مستمر وأسبوعي طيلة السنة الماضية، وقال بأن

صدر في فبراير الماضي التقرير السنوي للخارجية الأميركية والمتعلق بحقوق الإنسان والذي يشمل جميع دول العالم، فيما يخص البحرين، فإن التقرير كان مطولاً ومتوازناً في عرضه للقضايا والتحول، والإنجازات والإخفاقات.

عن موضوع احترام كرامة الإنسان، قال التقرير بأنه ليس هناك ما يفيد قيام الأجهزة الرسمية بالقتل بدوافع سياسية، وأشار الى وفاة جاسم علي في ٢٠٠٧م، وقال بأن التقرير الطبي المستقل أثبت أن سبب وفاته لا علاقة له بالأجهزة الحكومية. وتابع التقرير بأن الحكومة اصدرت في يناير ٢٠٠٨ قانوناً شاملاً يجرم الإتجار بالبشر يتضمن عقوبات بالسجن والغرامة لمن يرتكب الجريمة. وفي ٢٣ ديسمبر، أصدر القضاء أول حكم في قضية تتعلق بالإتجار بالبشر.

وفيما يتعلق بالتعذيب، أشار التقرير الى مزاعم تعذيب لم يؤكدها، مشيراً الى الفريق الطبي المشكل للتحقيق في تلك المزاعم، والذي لم يثبت وقوعها أو عدمه. بالنسبة لأوضاع السجن، ذكر التقرير أنها استوفت متطلبات المعايير الدولية بصورة عامة، وأشار الى أن الحكومة

لم تسمح بالتفتيش من أطراف مستقلة. أيضاً تحدث التقرير عن ما أسماه مزاعم أو أقوال من السجناء بأنهم تعرضوا للإيذاء الجسدي من قبل حراس السجن، وهو ما نفته الحكومة. وأشار الى زيارة قام بها المجلس الأعلى للمرأة للسجون النسائية، ولكن المجلس لم يصدر تقريراً علنياً عن نتائج زيارته. التقرير أشار الى عدة زيارات قام بها الصليب الأحمر الدولي للبحرين، ولكنه لم يطلب زيارة السجن منذ عام ٢٠٠٠م، حينما أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

أشار التقرير أيضاً الى أن غياب الشفافية في جهاز الشرطة والأمن صعب تقديم تقييم عن مخالفاته، لكنه أوضح بأن وزير الداخلية اعلن في ٢٠٠٨/١١/٢٢ عن تأديب شمل الغرامة والسجن بحق ٢٣ شرطياً بسبب انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. من جهته اصدر الملك عفواً في يوليو ٢٠٠٨ عن ٢٢٥ سجيناً بينهم عدد من المحكومين بممارسة أعمال



الميثاق الوطني وحقوق الإنسان

حسن الشفيعي

احترام القانون وسيادته.
 ٣/ فتح الميثاق باب المشاركة السياسية عبر الانتخابات النيابية لدورتين حتى الآن. كما أفسح المجال في الانتخابات البلدية للدماء الجديدة بأن تشارك في إدارة الشؤون المحلية.
 ٤/ عزز الميثاق مكانة المرأة سياسياً واجتماعياً. والمرأة اليوم أكثر نشاطاً واقتحاماً لكافة الميادين السياسية والتعليمية والدبلوماسية وغيرها من أي وقت مضى، رغم ما يعترض ذلك من صعوبات، قد يعود كثير منها لحداثة التجربة أو للأعراف الإجتماعية.
 ٥/ الى جانب تحديث بنية الدولة السياسية، أطلق الميثاق بداية صحيحة لقيام دولة القانون، فظهرت الكثير من التشريعات والقوانين التي تتعلق بالإصلاح السياسي والإجتماعي.
 ٦/ عزز الميثاق سلطة القضاء واستقلالها، رغم أن هناك نواقص عديدة يفترض تغطيتها.
 ٧/ أطلق الميثاق شحنة من الوعي السياسي والحقوقى بين الجمهور البحريني، ساهم فيها الإعلام الرسمي والأهلي، وما كان ذلك ليتأتى لولا توسع هامش حرية التعبير بشكل غير مسبوق في تاريخ الدولة. بل أن الحكومة نفسها تبنت ترويج ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين بحقوقهم.
 ٨/ قضت مرحلة ما بعد الميثاق وبشكل شبه نهائي على الانتهاكات التي تحدث في المعتقلات والسجون، رغم أنه لازال هناك مزاعم بهذا الشأن تنتظر التحقيق لمعرفة صحتها من عدمه، وتطبيق العقوبات على المخالفين. لقد تم تبييض السجون، وإنهاء قانون أمن الدولة - سيء الصيت.

في الماضي القريب، وعبره سيتم العبور نحو المستقبل.
 في تقييم الميثاق بعد ثمان سنوات من إقراره، لا يبدو أن هناك اعتراضاً جاداً على ما تضمنته من مواد... بل هناك إجماع سياسي على محتواه. ولكن الاعتراض على مقدار ما تم تطبيقه من مواد.



يسجل للميثاق إنجازات أهمها:
 ١/ أنه وضع الأساس للمصالحة الوطنية، وتعميق اللحمة في علاقة الدولة بالمجتمع على أساس القانون واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين.
 ٢/ فتح الميثاق الباب واسعاً لتأسيس منظمات المجتمع المدني، وبينها منظمات حقوق الإنسان، إضافة الى تأسيس الأحزاب السياسية، وإن أخذت مسمى (الجمعيات السياسية) حتى بلغت المئات في بلد صغير كالبحرين. بل أنه ألزم الحكومة بدعم تلك المنظمات والجمعيات، دون أن يلزم الأخيرة في المقابل بغير

الإنعطافة التي شهدتها البحرين عام ٢٠٠١م، بدأت بإقرار الميثاق الوطني في استفتاء شعبي حاز أكثر من ٩٨٪، لم يطعن أحد في صحته فيزعم بأن النسبة كانت ملفقة أو مزورة. كل التيارات السياسية وباختلاف توجهاتها أيدت الميثاق، الذي أعده نحو ٥٠ شخصية وطنية، فكان الميثاق بمثابة المعبر أو القنطرة باتجاه التغيير والتحديث السياسي والتطوير الذي شهدته البحرين في ميادين مختلفة تتعلق بالحقوق السياسية والدينية وبحرية التعبير وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، إضافة الى ما يتعلق بالبنية التشريعية والقضائية في الدولة.
 الميثاق الوطني لم يوضع كمسكن لوضع غير طبيعي، بل اتجه لمعالجة الملف السياسي - وهو الأكثر أهمية - بالإضافة الى ملفات أخرى. الإنسداد في الملف السياسي هو الذي يفجر الأزمات الأمنية، ويعيق التنمية، ويولد الإضطرابات والعنف. قدّم الميثاق معالجة سياسية بتحديث بناء الدولة السياسي، وهو أمر قلما تقدم الأنظمة على تطبيقه. والآن حتى ولو وقعت أحداث توتر فإن البحرين تعتبر بسبب الميثاق أكثر استقراراً من أي وقت مضى، ذلك أن البنية السياسية القائمة قادرة على استيعاب تبعات التغيير الذي حدث، وهي قادرة على إيجاد المخارج للآزمات القائمة أو المستقبلية.
 أيضاً كان رأينا في تقييم حزمة التغييرات التي حدثت خلال السنوات الماضية، فإن ذكرى تأسيس الميثاق استدعت تغطية واسعة من الصحافة المحلية ومن تعليقات الناشطين السياسيين والحقوقيين، ما يكشف عن حقيقة أن الميثاق مثل مرجعية التغيير

بنود الميثاق في المسائل التي تتعلق بتوزيع الثروة، حيث لاتزال فئات كثيرة من المجتمع لم تستشعر حتى الآن تغييراً ملحوظاً في حياتها اليومية. فضلاً عن أن توزيع خدمات الدولة لازال غير متوازن بما فيه الكفاية، رغم الجهود المبذولة، وربما يعود ذلك لخلل بيروقراطي، أو لمشكلات ثقافية ينبغي معالجتها، أو ربما لأسباب سياسية. كما يرى البعض. قيمة الميثاق بتطبيق بنوده. والبحرين ديمقراطية ناشئة، يمكن أن يتسامح مع ببطء التطبيق فيها، ولكن ليس التعطيل.

بعين الإعتبار التجربة العملية الماضية بالنظر. النقد الأساس تم توجيهه للسلطات المختلفة المسؤولة عن تطبيق بنوده. هناك تقصير وتلكؤ في تطبيق بعض مواد الميثاق، خاصة فيما يتعلق منها بموضوع المساواة بين المواطنين ومنع التمييز. فرغم الجهود التي بذلت لازالت هناك حاجة ماسة لدفعة قوية وربما بعض التشريعات لإلغاء هذا الملف المولد للتوتر. وهناك أيضاً حاجة ماسة لتفعيل

هذه بعض منجزات الميثاق والمرحلة التي تلتها. لكن تبقى هناك مؤاخذات تم تسجيلها من قبل ناشطين سياسيين وحقوقيين، أثناء مناقشة الإعلام لنواقصه في ذكره الثامنة. بعض المعلقين تحدثوا على وجه الى الاجمال عن إعادة قراءة بعض بنود الميثاق، دون تحديد مادة بعينها بحاجة الى تعديل أو إضافة مادة جديدة. ويفترض من حديث هؤلاء أن الميثاق قد أعد قبل سنوات عديدة، وبالتالي لا مانع من إعادة قراءته إن تطلب الأمر، آخذين

وزيرة الإعلام: بث اعترافات «متهمي الحجيرة» مشروع



الشيخة مي آل خليفة

ما اقتضاه أمر النيابة العامة). من جهتهم أعاد نشاطون حقوقيون تأكيد رأيهم القائل بأن بث اعترافات متهمي (الحجيرة) مخالف للدستور ولإلتزامات البحرين الدولية، كما رأوا في إجابات الوزيرة محاولة للتنصل من مسؤولية البث المخالف للدستور. وقال الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي: (إن مسألة بث اعترافات المتهمين قبل صدور حكم القضاء أمر غير صحيح يتنافى مع روح المادة ٢٠ من الدستور التي تقضي بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته)، لافتاً إلى أن (الدولة تتحمل مسؤولية هذه المخالفة). وأشار إلى أن (المتهمين لم يكونوا على علم بأنهم تم تصويرهم... البث التلفزيوني والإذاعي والنشر في الصحافة قبل صدور حكم القضاء يعتبر انتهاكاً لحقوق المتهمين قبل تقديمهم إلى المحاكمة، وبالتالي تعتبر جميع التهم باطلة).

أما رئيس جمعية دعم الحريات العامة والديمقراطية محمد الأنصاري فرأى أن أمر النيابة العامة ببث الاعترافات لا يفي بمسؤولية وزارة الثقافة والإعلام عن الخطأ. ورأى أن على الوزارة الاعتراف بالخطأ وأن تعد بتصحيحه، وتابع بأن مشروع الملك الإصلاحى كبير ويحتاج الى أناس يبنون ويساهمون بفاعلية فيه، ولكن ليس بطريقة وزارة الإعلام.

بعد الإعتراضات على بث اعترافات متهمي الحجيرة الذين وجهت لهم تهمة التآمر لقلب النظام، ومخالفة البث للدستور، وجه عضو البرلمان محمد المزعل سؤالاً لوزير الثقافة والإعلام الشيخة مي آل خليفة بشأن دور هيئة الإذاعة والتلفزيون في موضوع البث المخالف للقانون، فأجابت بأن موظفي الهيئة قاموا بتنفيذ مقتضى أمر النيابة العامة، ملتزمين في ذلك بالحدود التي رسمها هذا الأمر إعداداً وتصويراً وإخراجاً، منجزين ما كلفوا به من عمل تقني صرف.

وأضافت أنه (ليس من شأن وزارة الثقافة والإعلام، وهي تنفذ أمراً قضائياً، أن تستوثق من طبيعة المكان الذي تم فيه التصوير، ولا من مسؤوليتها أن تتحرى تواجد المحامين من عدمه، إذ لا وجه لإقحامها في مثل هذه المسائل).

وفي ردها على المستند القانوني الذي قام على أساسه تلفزيون البحرين بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨ ببث مقاطع من الاعترافات، مع إن دستور مملكة البحرين ينص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ذكرت وزيرة الإعلام أن تلك المادة من الدستور (٢٠/ج) لا تمنع يد المشرع من تنظيمها (ومن وضع قيود تقتضيها المصلحة) وأن (ليس ثمة تناقضاً بين الحق المكفول دستورياً وبين تنظيمه (شريعياً).

وأشارت الوزيرة إلى أن المادة (٢٤٦) من قانون العقوبات المعدل خولت في البند (٥) منها النيابة العامة سلطة إصدار الإذن بنشر صور أو أسماء المتهمين قبل صدور حكم نهائي في الدعوى. وحول ما إذا كان التلفزيون قد ساهم في إضافة مؤثرات صوتية صاحبت بث الاعترافات، قالت الوزيرة: (الصبغة الفنية الصرفة لعملية التصوير والبث التي جرت في جميع مراحلها جاءت في ظل

البحرين: الأزمة المالية العالمية تؤثر على أوضاع حقوق الإنسان

حذر مندوب البحرين الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف السفير عبدالله الطيف من تفاقم الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الخطيرة، منوها إلى أنها (إن تفاقمت فقد تلقي بظلالها على تمتع الشعوب بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، حيث إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة).



السفير عبدالله الطيف

وأضاف السفير في كلمة البحرين (٢٠/٢/٢٠٠٩) أمام الدورة الخاصة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان أن هذه الأزمة، ستؤدي إلى تبيد التقدم الذي تم إحرازه لافتاً إلى أن (البحرين، تبذل قصارى جهدها للتصدي لتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأ يظهر تأثيرها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي)، مشيراً إلى جهود الدولة التي تقوم بها في (السعي إلى تحسين المستويات المعيشية للمواطنين وإيجاد فرص العمل لهم، وتوفير إعانة التأمين ضد التعطل).

مكتب لتلقي شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان

في خطوة وصفتها المنظمات الحقوقية بأنها إيجابية، هيأت وزارة الداخلية مكتباً خاصاً لتلقي الشكاوى والتظلمات والاقتراحات الخاصة بحقوق الإنسان والمتعلقة بعمل الوزارة وإداراتها. وقال المفتش العام بالوزارة العميد إبراهيم الغيث بأن هدف المكتب (إسناد مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز واقعها، ونشر الثقافة

الخاصة لحمايتها عبر الإلتزام بالقانون، ومراقبة سير عمل الوزارة ضمن إطار من الشفافية). وأكد الغيث على (ضمان وصول الشكوى، وسرعة متابعتها، وعلى الخصوصية، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، من خلال وضع آلية عمل يعمل بموجبها المكتب على مدار الساعة).

وأضاف بأن القائمين على المكتب هم من الموظفين المؤهلين والمدربين، وأن الضوابط التي تحكم العمل وضعتها جهات متخصصة في الوزارة وهي (تتوافق مع المعايير الدولية). مضيفاً بأن المكتب سيستلم جميع الشكاوى بالهاتف أو بالحضور الشخصي أو المخاطبة الكتابية أو حتى عبر وسائل الإعلام.

وقال الغيث ان الوزارة وضعت خطأ هاتفياً للشكاوى، وكذلك خطأ للفاكس، وأنه يجري تدشين موقع الكتروني لتحقيق ذات الغاية، إضافة إلى توزيع صناديق للشكاوى على جميع المديريات والإدارات والأقسام ومراكز التوقيف والحجز.

وكانت وزارة الداخلية قد أنشأت العام الماضي إدارة الشكاوى وحقوق الإنسان بهدف اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بغية الحد منها، أو وقفها، وإزالة آثارها، وإعداد الدراسات والأبحاث، وتوفير المعلومات، وعقد الندوات والدورات التدريبية، وإعداد التقارير اللازمة لتحقيق ذلك.

الخواجة يتغيب عن

المحكمة ويمنع من السفر

تغيب الناشط عبدالهادي الخواجة عن حضور جلسة المحاكمة في ٨/٢/٢٠٠٩ الماضية، والتي عقدت على خلفية تصريحاته في ٦/١/٢٠٠٩، والتي حرض فيها على نظام الحكم ودعا إلى إسقاطها. وقالت محامية الخواجة، بشرى معيوف، والتي حضرت الجلسة، أن موكلها امتنع عن الحضور (لأسباب خاصة) دون توضيح المزيد، كما تعهدت بحضوره في الجلسة

القادمة. وقد تم تأجيل المحاكمة - بناءً على ذلك - إلى ٩/٣/٢٠٠٩، وأمر القاضي بإخطاره لحضور الجلسة المقبلة عن طريق النشر.



وفي التاسع من فبراير الماضي، كان الخواجة يزعم السفر إلى العراق ففوجئ بمنعه من تحقيق ذلك بأمر من النيابة العامة، وبمبرر وجود قضية قضائية مرفوعة ضده تستدعي وجوده داخل البحرين.

من جانبه أصدر مركز البحرين لحقوق الإنسان (تم حله بأمر من المحكمة وبناء على طلب من الحكومة في نوفمبر ٢٠٠٤) المخالفته للقوانين، حسب الحكومة) بياناً أشار فيه إلى منع الخواجة من السفر، ووصف الإتهامات الموجهة إليه بأنها (غير منطقية) وأن المحاكمة ستكون غير عادلة، كما دعا إلى رفع حظر السفر عنه وإسقاط التهم الموجهة ضده.

البحرين هذا الشهر: مؤتمر دولي حول الإتجار بالبشر

يعقد في الفترة بين ١-٣/٣/٢٠٠٩ مؤتمر دولي حول الإتجار بالبشر، تنظمه وزارة الخارجية، يحضره مختصون من داخل وخارج مملكة البحرين من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقالت الدكتورة رنا بنت عيسى آل خليفة، المستشار بوزارة الخارجية، أن المؤتمر يأتي في إطار الجهود التي تبذلها حكومة البحرين للقضاء على هذه الظاهرة، وكذلك لإشراك القطاع الخاص في مكافحة الاتجار بالبشر، وكيفية خدمة ودعم ومساندة الضحايا.

وسيناقش المؤتمر الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتسليط الضوء على كيفية تنسيق الجهود بين

القطاع العام والخاص لخدمة هذه الغاية، واستعراض الاجراءات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي اتخذت للحد من الظاهرة، والأطر القانونية واستجابة العدالة فيما يتعلق بتحديد هوية الضحايا وحمايتهم.

الجودر: مع وضع ضوابط للخطاب الديني

أثنى الشيخ صلاح الجودر على ما قامت به وزارة العدل والشؤون الإسلامية من وضع ضوابط للخطاب الديني. وانتقد الشيخ خروج بعض المساجد عن دورها الرسالي والإرشادي، بحيث (أصبحت بعض المساجد لفئات وجماعات، وبعضها للنزعات الطائفية والتأجيج بين أبناء الوطن الواحد، سنة وشيعة، من هنا جاءت الضوابط التي وضعتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية من أجل ترشيد الخطاب الديني، الخطاب الوسطي المعتدل، الخطاب القائم على المساواة بين البشر في الحقوق (الواجبات).

وأضاف: (حق علينا أن

نضبط المسجد الشيخ صلاح الجودر حتى لا يخرج علينا من يثير الفتن والقلق، فوالله ما وهنت الأمة ولا نلت إلا حينما ضعفت مساجدها وخرجت من بين جنباتها دعوات التكفير والإرهاب والتطاول والسخرية، من هنا فإننا نطالب بوضع ضوابط للخطاب الديني بمشاركة المعنيين بالشأن الديني).

من جهته، وجّه النائب حيدر الستري انتقادات حادة للضوابط التي وضعتها وزارة العدل، وقال بأن هناك حالة من غض الطرف عن خطابات الفتنة الطائفية، ورأى أن السلطة لا تتخذ الإجراءات الكافية تجاه من ينفخ في نار الفتنة الطائفية وتبني الخطاب الإرهابي، واعتبر ان إيقاف بعضهم لأيام معدودة مجرد ذر للرماد في العيون، مشدداً على أن ما جاء في الدستور

كاف لتنظيم الخطاب الديني وأن لا حاجة الى قرارات أخرى، قال أنها تتعارض مع الدستور.

في نفس الإتجاه أصدرت بعض القيادات الشيعية بياناً اعترضت فيه على قرار تنظيم النشاط الديني.

وكانت وزارة العدل قد أصدرت قراراً الشهر الماضي يمنع تسييس المنابر، ويحث على احترام مبدأ المواطنة والعيش المشترك، ومراعاة الخصوصية المذهبية والتعددية الدينية، وتجنب التعصب واحترام الرأي الآخر، واحترام النفس البشرية، وحقوق الإنسان حسب الشريعة والمواثيق الدولية، وتجنب الإساءة الى أعلام الأمة وشخصياتها، وكذلك تجنب التعرض للأشخاص والمؤسسات، وتعبئة الناس بالفتاوى الداعية الى التفسيق والتكفير.

توصية بتدريس قيم حقوق الإنسان في مناهج التعليم

أوصى وفد برلماني بحريني شارك في مؤتمر دولي بتدريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي ضمن البرامج الدراسية، وشدد على ضرورة (حماية ثقافة حقوق الإنسان واحترام قيمها الكونية، مع الاعتراف بحق كل إنسان في الحفاظ على خصوصيات هويته الثقافية، ومراعاة الأسس التي تقوم عليها ثقافة حقوق الإنسان، ورفض هيمنة النموذج الثقافي الواحد، وضرورة إشراك قوى المجتمع المدني ومؤسساته ومنظماته والأخذ برأيهم عند وضع المناهج والكتب الدراسية).

ورأى رئيس وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في أعمال اللجان المتخصصة الدائمة للشؤون القانونية وحقوق الإنسان والبيئة في نيامي، الأستاذ عبداللطيف الشيخ، ضرورة تعديل الأنظمة والتشريعات الوطنية لتتلاءم والمنهج الديمقراطي الموافق للشريعة الإسلامية من حيث حماية الحريات والحقوق، وحرية الرأي والتعبير، والقوانين ذات العلاقة بالصحافة والإعلام، والمنظمة لعمل مؤسسات المجتمع

المدني.

من جهة أخرى، قال وزير التربية والتعليم الدكتور ماجد بن علي النعيمي إن الهدف الأسمى من إقرار تدريس موضوع المواطنة ضمن مادة التربية هو: إنتاج جيل قادر على الإلمام بالوعي السياسي، واحترام تعدد الآراء، وعدم معاداة الطرف الآخر لمجرد مخالفته الرأي.

تظاهرة في المنامة للمطالبة باطلاق معارضين موقوفين

رخصت السلطات الأمنية لتظاهرة انطلقت في ٢٠/٢/٢٠٠٩ في العاصمة المنامة قدر عددها بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ شخصاً وذلك تلبية لدعوة أربع جمعيات سياسية معارضة، للمطالبة باطلاق سراح موقوفين بتهم جنائية حسب السلطات الأمنية، وعلى خلفية سياسية حسب المعارضة، وفي مقدمهم أمين عام حركة (حق) حسن المشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد.

وتجمع المتظاهرون قرب مجمع الدانة غربي العاصمة المنامة ورددوا هتافات تطالب باطلاق سراح الموقوفين، في حين طالب رؤساء الجمعيات المنظمة في كلمات القيت في التظاهرة الحكومة ببدء حوار وطني لحلحلة الملفات العالقة واقفال ملف المعتقلين والموقوفين على خلفية قضايا أمنية وسياسية.

وكانت السلطات قد أعلنت في ١٧ ديسمبر الماضي أن أشخاصاً اعتقلوا فيما بعد كانوا يعدون (لأعمال إرهابية) تزامناً مع احتفالات العيد الوطني وأنهم تلقوا تدريبات في منطقة الحجرية في سوريا.

من جهته، صرح مدير شرطة محافظة العاصمة، بأنه بعد انتهاء المدّة الزمنية للتظاهرة المصرّح بها، قامت مجموعة من المشاركين بالتجمع مجدداً وأحدثوا فوضى وشغب، تمثل في إشعال الحرائق في بعض الإطارات وحوايات القمامة، مما استوجب تدخل قوات حفظ النظام لإعادة الوضع إلى طبيعته.

نادي هدر يد يوصي: الحوار، التعديل، الإلتزام بالقانون

ولعلّ تصريحات مسؤولي نادي مدريد التي أعقبت تسليم التوصيات توضح ذلك أكثر. ففي مؤتمر صحفي عقده وفد نادي مدريد بعد لقائه بالملك قال رئيس وزراء لاتفيا بأن منظمات المجتمع المدني طلبت من النادي إيصال رؤاها الى القيادة السياسية فيما يخص الحوار مع الحكومة، وما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات. وألمح الى أنه ينبغي عدم الإستعجال في إقرار وتطبيق التشريعات، فـ (هناك بعض المشكلات التي قد تعترض التشريعات في عملية إقرارها، والأمر ينطبق على تشريعات الإعلام والجمعيات السياسية والتجمعات في البحرين). وتابع بأن التعديلات على تلك التشريعات على أجندة السلطة التشريعية.

وأوضح فلدس بيركافس أن (تنفيذ التوصيات يجب ألا يؤدي الى حال من عدم الاستقرار. وللأسف فإن البعض يعتقد أن كل هذه الأمور الواردة في تقريرنا يجب أن تتم بسرعة) وتوقع أن يعود الوفد مرة أخرى (لأننا تسلمنا دعوة من القيادة السياسية بالعودة، وهذا مؤشر لاستعدادها بالسماح لنا بمتابعة التوصيات، ومن الواضح ان جلاله الملك يدعم المشروع الذي قدمناه اليه).

من جانبه رأى رئيس وزراء البوسنة السابق أن (ليس من مهمتنا التحقيق أو فرض الآراء، وإنما المساهمة في دعم الخبرات المحلية لكي تتحول البحرين الى الدولة الأكثر ديمقراطية).

مأسسة الحوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تمثل (كلمة السر) فمن خلاله يمكن الإتفاق على التعديلات المطلوبة في التشريعات وغيرها، وإن كانت الحكومة تريد أن يتم كل ذلك عبر بوابة المجلس النيابي، وإن كانت ليست واسعة بما فيه الكفاية.

حوار بين قادة الدولة والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والأطراف الأخرى - حسب تعبير رئيس وزراء لاتفيا - والتأكيد على أن التغيير لا يأتي عبر المراسيم وإنما عبر الحوار.

٢/ تعديل القوانين المقيدة للحريات العامة ومن بينها قانون الجمعيات السياسية وقانون التجمعات، ولكن من خلال الحوار.

٣/ التأكيد على ميثاق الشرف الذي يحكم نشاط الإعلاميين.

٤/ أوصى التقرير بأن تقدم الدولة الدعم الدائم والمنتظم الى الجمعيات السياسية لتنمية قدراتها حتى تقوم بالدور المطلوب في تطوير العملية السياسية.



٥/ كما اوصى بأن تلتزم الجمعيات السياسية من جانبها بالقانون المعمول به، والعمل بأجندتها الوطنية بعيداً عن كل أشكال الطائفية.

٦/ وأخيراً أوصى التقرير بضمان استقلالية القضاء.

واضح ان التوصيات وإن سلّمت الى رأس السلطة السياسية، فإنها كانت متوازنة، بحيث شملت متطلبات الحكومة بضرورة التزام الجمعيات السياسية بالعمل تحت سقف القانون والإبتعاد عن الإصطفاط الطائفي، وضرورة ان يلتزم الإعلاميون بميثاق الشرف الذي يحكم نشاطهم. أي أن المعنى بالتوصيات ليست الحكومة وحدها، وإنما أيضاً الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

نادي مدريد منظمة حديثة تأسست قبل نحو ست سنوات في مدريد. قام النادي بمبادرة أسهم فيها ٥٠ رئيس جمهورية أو رئيس وزراء لحكومات منتخبة في العالم، وقد وصل عددهم الآن الى نحو ٧٤ شخصاً. وكان هدف تلك المبادرة دعم العملية الديمقراطية والترويج للإصلاحات والتأسيس للحوار بين الحكومات والمعارضات السياسية في سائر بلدان العالم، وذلك عبر عرض تجربتهم وخبراتهم في هذا المجال، ومن خلال تقييم نشاطات الدول ذات الديمقراطية الناشئة بالذات. لهذا قرر النادي الإهتمام بثلاث دول عربية رأى أنها بحاجة الى خبرة أعضاء النادي، باعتبارها قطعت شوطاً في التغيير نحو الديمقراطية، وهي: البحرين، والمغرب، والأردن. وقد قدّم النادي اقتراحاته لهذه الدول الثلاث بعد الإطلاع على أوضاعها الخاصة في عملية التحول الديمقراطي.

الوفد الذي زار البحرين لثلاث مرات خلال العام الماضي، تشكل من ثلاثة رؤساء وزراء سابقين، هم: فلدس بيركافس، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا السابق، وزلتكو لاغومدزاجي، رئيس وزراء البوسنة والهرسك السابق، وليونيل جوسبان، رئيس وزراء فرنسا السابق.. اجتمع الوفد خلالها بممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وعن الحكومة، وعقد عدداً من الإجتماعات ونظم جلسات حوار وورش عمل شارك الجميع فيها.

قدّم الوفد خلاصة رأيه وتجربته للبحرين على شكل توصيات سلمها الوفد مباشرة في تقرير الى الملك في ٢٠٠٩/٢/١٥، وهي:

١/ ضرورة مأسسة الحوار المنتظم والمستمر بغرض بناء الثقة بين مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة. أي فتح قناة

مقاومة الجذب السياسي

الجمعيات السياسية البحرينية لاتزال تنظر الى منظمات حقوق الإنسان المحليّة كـ (طرف خارجي) ولم تمنحها إلا القليل من الثقة، بل وفي بعض الأحيان ترفض أن تتعاون معها أو مع بعضها. وبدلاً من ذلك، أو ما يعبر عن ذلك، أن عدداً من الجمعيات السياسية شكّلت لها لجان حقوقية خاصة بها، تتابع مسائل حقوق الإنسان.

وعلى الأرجح، فإن هناك دافعاً آخر وهو أن تلك الجمعيات السياسية وجدت في موضوع حقوق الإنسان إغراءً لم تستطع رده أو تسليم ملفه لجهة متخصصة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الجمعيات السياسية البحرينية لا تزال في بداية عهدتها وهي ليست حرفية، أي أن السياسي يمكن أن يمارس كل النشاطات الثقافية والدينية والسياسية والحقوقية، ويخطط فيما بينها لتحقيق غاية محددة.

إن منظمات حقوق الإنسان البحرينية مطالبة ابتداءً بمقاومة الجذب السياسي الحاد، وبمراجعة مستمرة للمواقف والقضايا، والدفاع عن مصداقيتها وتأكيد حياديتها قدر ما تستطيع - إن كان الحياد المطلق غير ممكن.

كما أنها مسؤولة عن تطبيق المعايير المتعارف عليها دولياً في مضمار حقوق الإنسان، لا أن تبنت لنفسها معايير خاصة، أو أن تحاول الإلتفاف عليها.

كما أنها من جانب آخر، ولكي تحافظ على ثقة الجمهور واحترامه، مطالبة بأن تراجع أولوياتها في العمل. فهناك مسائل تعتبرها الشريحة الأكبر من المجتمع مهمّة، في حين قد يتم التركيز على قضايا أقل أهمية ويتم إعطاؤها حجماً أكبر مما تستحق.

الجدل والنقاش والحوار، وهناك هامش معتبر من حرية التعبير.

بعبارة أخرى هناك أجواء سياسية ساخنة (بمعناها الإيجابي) تجذب الناشطين الحقوقيين للاهتمام بالأحداث السياسية ومتابعتها وتشكيل رأي خاص بهم تجاهها، وربما انخرط بعضهم في النشاط السياسي دون أن يشعروا.

وبسبب الحراك السياسي الفاعل، هناك دفع قوي باتجاه (تسييس) كل القضايا الإجتماعية والثقافية والدينية والحقوقية والإنسانية، فضلاً عن وجود جذب قوي من الفاعلين السياسيين لجزء المنظمات الحقوقية البحرينية الى دائرة السياسة.

أضف الى ذلك، توجد لدى بعض النشاطات الحقوقيين رغبة مكبوتة لممارسة السياسة، بالنظر لخلفياتهم السياسية المعارضة السابقة، بل لازال بعضهم يمارس السياسة ولم يطلقها حتى بعد أن نشط حقوقياً، كما أشرنا في العدد الماضي.

زد على ذلك، فمن المحتمل أن يكون قد حدث وأن غطت بعض الجمعيات السياسية نشاطات حقوقية أو منظمات حقوقية بعينها كان للقائمين عليها علاقة سياسية سابقة بها.

وبالرغم من كل هذا، فإن كثيراً من

نشاط المنظمات الحقوقية مرتبط بشكل كبير بالأوضاع السياسية، فالمعتقلون السياسيون وسجناء الضمير والإعدامات وحقوق المرأة والطفل وغيرها، من الموضوعات ذات صلة وثيقة بالوضع السياسي، وهذا ما يجعل ميدان عمل المنظمات الحقوقية قريب ومتداخل مع الشأن السياسي. كما أن تلك المنظمات والفاعلين فيها لا بد وأن يتأثروا بالأوضاع السياسية سواء في بلدهم أو في بلدان أخرى، ومن المستبعد أن يكون أولئك العاملون فارغين من المواقف تماماً، بحيث لم يشكلوا رأياً خاصاً بهم تجاه بلد معين أو قضية سياسية معينة.

ثم إن المنظمات الحقوقية - خاصة الدولية منها - تحاول الاستفادة من تناقضات الدول السياسية لتحرير رسالتها الإنسانية. لهذا، لا نعجب مثلاً إن وجدنا منظمات حقوقية دولية كبرى استفادت - مثلاً - من نشوب توتر في العلاقات بين أميركا من جهة والصين وإيران وسوريا من جهة أخرى لتركز على موضوع حقوق الإنسان في تلك الدول.

البعض يعتبر ذلك (انتهازية) وبعض آخر يعتبرها (تواطؤاً سياسياً).

في البحرين، كما في بلدان عربية أخرى، هناك اهتمام شديد بالشأن السياسي في الوسط الشعبي، وهناك حراك سياسي يستثير

مقترح برلماني بـ (تجريم التمييز)

بأن التمييز مرفوض، وتجريمه دستوري، ولكن يجب وضع عقوبة محددة، وأن يتم تعريف التمييز بصورة دقيقة.

ورأى مقدمو المقترح بأن تجريم التمييز يتواءم مع متطلبات العمل بالدستور، ومع التزامات البحرين الدولية. فالدستور البحريني في مواده (٤، ١٦/ب، ١٨) وكذلك ميثاق العمل الوطني أكدوا على المساواة بين المواطنين، وأن الدولة مسؤولة عن تحقيقها. كما أن البحرين انضمت عام ١٩٩٠م الى الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والى الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

وبناء على ذلك، رأى مؤيدو المشروع، بأن الإتفاقيات الدولية التي انضمت البحرين اليها، تلزم الدولة باتخاذ إجراءات تشريعية تكفل احترام مبدأ مكافحة التمييز، كما تلزمها بتضمين نصوصها العقابية تجريباً له. واعتبروا أن النصوص الدستورية الواردة في تأكيد مبدأ العدالة والمساواة غير كافية ما لم يتضمن قانون العقوبات نصوصاً تعاقب من يرتكب جريمة التمييز، حتى يتمكن المواطن من اللجوء الى القضاء ويدافع عن حقوقه.

تقدم أعضاء برلمانيون ينتمون الى كتلة الوفاق (أكبر الكتل النيابية) بمقترح إضافة مادة الى قانون العقوبات تقضي بمعاقبة كل صاحب سلطة يمارس التمييز أو الفصل العنصري، وذلك لإخلاله بـ (مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بسبب الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو العقيدة أو الرأي السياسي. ويعد ظرفاً مشدداً إذا كان الفاعل موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة. وتتحقق واقعة التمييز والفصل العنصري إذا تم حرمان فرد أو فئة من المواطنين من مزايا، أو تحميلهم التزامات أو نعتهم بنعوت لا تقوم على معايير محددة تطبيق على جميع المواطنين).

وقد أوصت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن في المجلس النيابي بالموافقة على الإقتراح، لكن بعض الكتل النيابية اعترضت على صياغة المادة وعدم وضع تعريف دقيق للتمييز. وقال النائب علي أحمد

من لقاءات رئيس المرصد في البحرين

التقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن الشفيعي، بالشيخة الدكتورة مريم بنت حسن آل خليفة، نائبة رئيس المجلس الأعلى للمرأة، وكذلك الدكتورة لولوة العوضي، الأمين العام للمجلس، وذلك في ٢٢/٢/٢٠٠٩ أثناء زيارة قام بها الى البحرين.



د. مريم آل خليفة



د. لولوة العوضي

اللقاء تم في مقر المجلس، وجرى خلاله التعريف بالمرصد ونشاطاته وأهدافه، كما جرى بحث سبل التعاون على المستويين المحلي والدولي، بما يخدم قضية حقوق الإنسان في البحرين، خاصة في مجالات التوثيق والبحث، والعلاقات الدولية، والنشاط

الثقافي والإعلامي.

هذا وقد أشادت السيدتان بنشرة (المرصد البحريني) ورأتا أنها تمتعت بحيادية وحرفية عالية في عرضها للأخبار وتقديمها للتحليلات، وأنها عكست الصورة الواقعية لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين.



د. ابراهيم الرمحي

على صعيد آخر، التقى رئيس المرصد في ٢٣/٢/٢٠٠٩، بالدكتور ابراهيم ماجد الرمحي، المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية، استمع خلال اللقاء الى نبذة عن نشاطات المعهد وأهدافه وبرامجه.

من جهته، أوضح الشفيعي إمكانات التعاون والتنسيق بين المرصد والمعهد، خصوصاً في موضوع نشر الثقافة الحقوقية بين المواطنين، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية ومتطلباتها، مثنياً الجهود التي قام بها المعهد، والتي شملت طباعة العديد من الكتب والأبحاث وغيرها من الإصدارات ذات الصلة بالوضع الحقوقي البحريني.

لقاء مع منظومة العفو الدولية



التقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية بلندن، بالدكتور سعيد بومدوحة، الباحث في قسم الشرق الأوسط

بمنظمة العفو، ورئيس قسم البحرين في المنظمة، وكذلك بالسيد خالد شيبان، الباحث في قسم الشرق الأوسط، وذلك في ٤/٣/٢٠٠٩.

وتم خلال اللقاء استعراض ومناقشة التطورات الأخيرة لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وتطرق البحث الى إمكانية إرسال مراقبين لحضور المحاكمات المزمع عقدها قريباً فيما عرف بقضية (الحجيرة) وكذلك فيما يتعلق بمحاكمة الناشط السياسي حسن مشيمع ورفاقه، حيث يهم منظمة العفو الدولية أن تجري المحاكمات وفق (معايير المحاكمة العادلة).

إدانة: عنف يطال الآسيويين ورجال الشرطة



منهم بصرهما وذلك بققع عين أحدهما، وأصيب ثالث في إحدى عينيه ففقد البصر، وتضررت عينه الأخرى بنسبة ٥٠٪. كما كسرت إحدى يدي أحدهم وأصيب آخرون بكسور ورضوض.

وسبق هذا الحادث أن قام ملثمون بإلقاء قنبلة حارقة على أفراد دورية مدنية عند مدخل الدراز مما أدى لاحتراق السيارة بصورة شبه كاملة. وكانت الدورية قد تفاجأت بخروج ما يقارب من ٤٠ شخصاً ملثماً وقاموا بمهاجمة أفرادها بالحجارة والقنابل الحارقة، ولكنهم تمكنوا من مغادرتها قبل أن يتعرضوا لأية إصابات. وفي آخر الحوادث العنفية، أصيب في ٨/٣/٢٠٠٩ عامل آسيوي هوجمت سيارته في شارع الشيخ جابر بقرب قرية المعامير بحروق خطيرة في الوجه والصدر والظهر، كما احترقت سيارته بالكامل، بعد تعرضها لقنبلة حارقة. تجدر الإشارة الى أن كل هذه الحوادث تقع ليلاً، وبشكل منظم ومستمر.

دان مرصد البحرين لحقوق الإنسان أعمال العنف التي تعرّض لها عدد من العمال الآسيويين، وذكر بيان للمرصد بأن أعمال العنف المتصاعدة، والتي شملت دوريات أمنية، وحوادث حرق للممتلكات العامة مدانة ولا يمكن تبريرها.

وحذّر البيان من تصاعد أعمال العنف غير المبررة، والتي طالوت حتى الآن عدداً غير قليل من الأبرياء، ووصفها بأنها أعمال عنف لا علاقة لها بالعمل السياسي وحرية التعبير. موضحاً بأن الأهداف السياسية النبيلة والمطالب المشروعة لا يمكن تحقيقها بالقنابل الحارقة، واستهداف أرواح المدنيين ورجال الشرطة.

وندد البيان بتصاعد نبرة التحريض على العنف والحث على الكراهية التي تدفع بفئة من الشباب الى التمرد على القانون واعتماد العنف وسيلة لتحقيق غايات سياسية بعيداً عن قنواتها الطبيعية والمشروعة.

وكانت عدد من حوادث العنف قد تكررت في الآونة الأخيرة. ففي أواخر فبراير الماضي، قام ستة مجهولين ملثمين بالاعتداء على مجموعة من العمال الآسيويين - أغلبهم في بداية العقد الثالث من العمر - في منطقة بني جمرة حيث يسكنون، وتسبب الاعتداء بفقد اثنين